

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للقانون الدولي الجبائي

2024

الدكتور : فريد حمامة



الدكتور: فريد حمامة

مفتاح المصطلحات



مدخل القاموس

مختصر

مرجع عام

قائمة المحتويات

وحدة

يهدف مضمون هذه الوحدة الى :
-تمكين الطالب من استرجاع مفاهيمه حول المالية العامة
-تعريف الطالب بمفهوم القانون الجبائي
-تعريف الطالب وتذكيره بمصادر القانون الجبائي بصفة عامة والدولي الجبائي بصفة خاصة

مقدمة

صنف علماء المالية العامة القانون الجبائي بما فيه الدولي والمحلي على أنه أحد فروع علم المالية العامة بالنظر الى شق الإيرادات التي يهتم بها، كما صنف علم المالية العامة على أنه أحد فروع علم الاقتصاد والذي بدوره يعود أصله الى فلسفة الاقتصاد على سقيه المحلي والدولي .

ونظرا لتزايد التجارة والمعاملات الدولية في اطار الانفتاح الدولي على اساس الاتفاقيات والمعاهدات الناضجة لهذا الأمر كان لزاما على الدول تنظيم مسألة الضرائب أو الجباية الدولية حفاظا على التوازن القائم بين مصالح الدول في تحصيل الضرائب ومصالح المكلفين أصحاب الشركات لحمايةهم من الازدواج الضريبي، وذلك عن طريق القانون الجبائي الدولي القائم على اساس التشريعات الداخلية للدول والاتفاقيات المنظمة لأمر الجباية الخاصة بالمعاملات الدولية .

يصنف القانون الجبائي الدولي كأحد فروع القانون الدولي العام باعتباره ينظم مسائل دولية في مجال الجباية الدولية تكون الدولة ممثلة بالإدارة الجبائية طرفا فيها باعتبار الجباية تحصل لفائدة الدولة، وتنظم هذه المسائل عن طريق الاتفاقيات الدولية المبرمة بين دولتين او عن طريق المنظمات كمنظمة التجارة الدولية

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للقانون الجبائي الدولي لا سيما من حيث المفهوم والمصادر حتى يتسنى لنا تمييزه عن بقية القوانين الاخرى باعتباره قانون تقني وفني بامتياز

آ. المطلب الأول : مفهوم القانون الجبائي وتمييزه عن بقية القوانين

الفرع الأول: المقصود بالقانون الجبائي الدولي

يقصد بالقانون الجبائي الدولي مجموعة القواعد الواجب احترامها من قبل السلطات الضريبية للدول المختلفة، والتي تتعلق بشروط و أوضاع فرض الضرائب على الدخل الناجمة عن العمليات الدولية كما يتضمن أيضاً الشروط والأوضاع المتعلقة بفرض الضريبة على السلع والثروات التي يحوزها مقيم في دولة ما على إقليم دولة أخرى، ويلتزم الأشخاص الطبيعيون و المعنويون باحت ارم هذه القواعد و الالتزام بأداء الضريبة بصفتهم ممولين إزاء علاقتهم بالسلطات الضريبية في الدول المختلفة.

وترجع فكرة القانون الجبائي الدولي إلى التقدم التكنولوجي و سهولة حركة انتقال السلع وعوامل الإنتاج بين الدول، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، فقد كانت النتيجة المترتبة على ذلك تنازع الدول بينهما حول أحقيتها في فرض الضريبة، و يرجع هذا التنازع إلى استقلال كل دولة في وضع قانونها الضريبي، وعدم وجود سلطة عليا ملزمة للدول في المجال التشريعي، وهذا الأمر أدى إلى تباين التشريعات الضريبية، وحدوث مشكلتي الازدواج الضريبي و التهرب الضريبي الدولي.

أما الجباية هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة؛ أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالجيش، والصحة، والتعليم. أو نفقاتها تبعا للسياسات الاقتصادية؛ كدعم سلع وقطاعات معينة، أو الصرف على البنية التحتية؛ كبناء الطرق والسدود، أو التأمين على البطالة. بينما الضرائب الدولية هي عملية دراسة وتحديد الضريبة المفروضة على شخص أو مؤسسة تخضع لقوانين

الضرائب في مختلف البلدان، أو البحث في الجوانب الدولية لقوانين الضرائب في دولة ما وفقًا لكل حالة. غالبًا ما تحد الحكومات من نطاق ضريبة الدخل بطريقة ما إقليميًا أو تحدد تعويضات للضرائب المتعلقة بالدخل خارج الحدود الإقليمية. عادة ما يكون هذا الحد على هيئة نظام إقليمي أو يوضع اعتمادًا على الإقامة أو الإقصاء. سعت بعض الحكومات إلى التخفيف من القيود المختلفة المفروضة على هذه الأنظمة الثلاثة من خلال سن نظام يجمع خصائص نظامين أو أكثر.

وبشكل عام فرض الضرائب مفهوم و مصطلح مالي و اقتصادي متعلق بالمجتمعات و البلدان والدول، متعلق بالشأن العام أي ما يتم تحصيله من أموال بهدف صرفها على بناء الطرق، المدارس، الجسور، تقديم خدمات طبية و تعليمية و غيرها، و بالتالي لابد لمفهوم الضريبة من التطور والتقدم تبعاً للتطورات العلمية، التكنولوجيا والاقتصادية و هذا يعني إدخال مفهومها في إطار الأنظمة و القوانين بهدف تحقيق عدالة العملية الضريبية من ناحية وحسن استثمارها ومرد وديتها على الفرد والمجتمع من ناحية أخرى. والضريبة الدولية بالمبدأ العام الأساسي بحسب بمعدلات و بنسب مئوية، وفي عصرنا الحالي تخضع إلى مجال رقمي واسع من 5% إلى 60% وفقاً لأبحاث علمية تتعلق بالنظام العام للمجتمعات و الدول. ونأخذ مثلاً في بلد معاصر عدد سكانه 20 مليون نسمة ولتكن حصيلة الضرائب السنوية معادلة لـ 20 مليار دولار يعني أن متوسط الدفع الضريبي للفرد يكون ألف دولار سنوياً. ومن أهم الوظائف العملية للضريبة دولياً هي تغطية التكاليف و المصاريف الحكومية في المجتمع أو البلد أو الدولة بحيث تزداد التكاليف الحكومية في المجتمع أو البلد أو الدولة بحيث تزداد المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومات للدول من خدمات ومرافق عامة و أمن وحماية وتنظيم، وتتعدد المسؤوليات وتتشابك في ظل العولمة و انفتاح الفضاءات من اتصالات ومواصلات وعلاقات تجارية و دولية و إقليمية و تبقى المصدر الأكثر أهمية للدول و كذا إعادة توزيع الدخل أو الثروة و تطوير و تقوية صناعات معينة في دولة ما.

الفرع الثاني: تمييز القانون الجبائي الدولي عن بقية القوانين

وعن علاقة القانون الجبائي الدولي مع القوانين الأخرى فيمكن شملها في ما يلي :

1- القانون الجبائي الدولي والقانون المالي:

يرتبط القانون الجبائي الدولي بالقانون المالي ارتباطاً وثيقاً، حيث أن القانون الجبائي الدولي جزء من القانون المالي على الرغم من أن التشريع الضريبي له خصائصه القانونية. فالموازنة تحدد بالقانون الذي يحكم ويقدر الإيرادات وكيفية التحصيل والإنفاق وضوابطه والرقابة عليه ويطلق على هذا القانون (قانون الموازنة العامة).

قانون المالية هو الذي يحدد طبيعة وكمية المبالغ المخصصة الموارد وأعباء الدولة، أخذاً بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي الذي يحدد تعريفه، من هذه الموارد النظام الجبائي الدولي وتعديلاته خلال كل سنة.

2- القانون الجبائي الدولي والقانون الإداري:

العلاقة التي تربط القانون الجبائي الدولي بالقانون الإداري وثيقة جدا لدرجة اعتبار الإدارة الضريبية جزءا من التنظيم الإداري للدولة. فالقانون الضريبي هو الذي يحدد علاقة الإدارة الضريبية بالمكلفين وينظم حقوقها وامتيازاتها، كما يتصل اتصالا وثيقا بالقانون الإداري الذي يحكم نشاط الدولة وسلطاتها العامة وعلاقتها بأفراد المجتمع بأكمله. ناهيك على علاقتها بالمؤسسات والأشخاص التجارية الأجنبية .

3- القانون الجبائي الدولي والقانون الجزائي:

تتمثل العلاقة التي تربط القانون الجبائي الدولي والقانون الجزائي في كون القانون الضريبي قد فرض عقوبات على المخالفين لأحكامه من قبل المكلفين (كما هو الحال بالنسبة للإدلاء ببيانات غير صحيحة أو استخدام طرائق غير مشروعة للتهرب الضريبي)، والقانون الجزائي هو أداة من الأدوات التي تكفل تنفيذ القانون الضريبي من خلال تطبيق العقوبات الجزائية على المكلفين الذين يخالفون قوانين الضرائب.

4- القانون الجبائي الدولي والقانون التجاري:

يختلف القانون الجبائي الدولي عن القانون التجاري بسبب اختلاف الهدف في كل منهما:
- فالقانون الجبائي الدولي: يهدف إلى تغذية خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة عن طريق فرض الضرائب الخاصة بالمؤسسات الأجنبية على الإيرادات الناتجة عن الأرباح المتحققة عن أوجه النشاط الاقتصادي عموما. لا سيما لا تلك المحققة في الجزائر أما القانون التجاري فهدف إلى تنظيم المعاملات التجارية بخاصة عمليات الثروات وتداولها ودعم الائتمان. لا سيما مع المؤسسات الأجنبية

ب. المطلب الثاني أنواع الضرائب

الفرع الأول: التقسيم القانوني على ضوء القوانين الجبائية الخمسة

يطبق القانون الجبائي الدولي على الجباية التالية:

☐ الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

☐ الرسم على رقم الأعمال

☐ الضرائب غير المباشرة

☐ الطابع

□ حقوق التسجيل.

الفرع الثاني: التقسيم الفقهي

أولا : الضريبة الوحيدة و الضريبة المتعددة

أ- الضريبة الوحيدة : إن فرض الضريبة الوحيدة علة الملكية العقارية بإعتبار أن الأرض من مصادر الثروة التي لها دخلا صافيا و آخرون يرون أن الضريبة تفرض على الريع العقاري الذي هو الأساس في إنشاء أي ثروة ، وتتميز بالسهولة في تنظيمها وجبايتها، لكن يعاب عليها أنها ليست بالموارد الخصب المتوفر الذي يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها

ب- الضريبة المتعددة : يتضمن الهيكل الضريبي أنواعا متعددة من الضرائب وبالتالي يفرض ضريبة على إوعية مختلفة وأعباء متفاوتة لتحقيق العدالة الضريبية أي بإمكانها تعويض العجز في أحد المصادر بالزيادة في الآخر ، وتعددها يحقق العبث على الممول ، وهكذا يستحيل التهرب من جميع أنواع الضرائب ، وهذا ما جعل معظم الدول تستعمل هذا النظام

ثانيا: الضرائب على الاشخاص والضرائب على الأموال

أ- الضرائب على الأشخاص ، يقصد بها ان يكون الإنسان ذاته هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن إمتلاكهم للثروة حيث يعتبر الشخص نفسه وعاء للضريبة و يقتصر فرضها في بعض الشروط ، ونظرا لوجود بعض الصعوبات لجأت الدولة الى فرض الضريبة على المال مهما كانت صورته

. ب- الضرائب على الأموال : تنقسم الى

– الضرائب على رأس المال : رأس الملل و يقصد به في المفهوم الاقتصادي القيمة التي يمتلكها الفرد من ثروة و تكون هذه الضريبة إما على الثروة نفسها أو ما يطرأ عليها من زيادة أو تصرف فيها .

– الضرائب على الدخل : الدخل هو كل ما يحصل عليه الفرد بصورة دورية منتظمة على نحو مستمر من مصدر معين ، وبأخذ صورة نقدية كقاعدة عامة

ثانيا : الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة .

يعد تقسيم الضراب الى مباشرة و غير مباشرة من أهم تقسيمات الضرائب على الإطلاق فهناك شبه إجماع بين الكتاب الاقتصاديين على أن الضرائب المباشرة هي الضرائب على الدخل والثروة بينما الضرائب الغير مباشرة ضرائب على التداول و الإنفاق، وقد اقترح الفقه المالي عدة معايير لتفرقة بين نوعي الضرائب تتمثل في معايير رئيسية

أ- المعيار القانوني: يسند هذا المعيار في التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة الى التنظيم الفني للحماية والتحصيل، فالضريبة المباشرة هي التي تحصل بناء على جداول إسمية، اما الضريبة الغير مباشرة فهي التي لا تحصل بناء على جداول إسمية و لكن على الوقائع المؤدية قانونا الى فرضها كواقعة إنتاج السلعة بالنسبة لضريبة الإنتاج

ب- المعيار الاقتصادي : وفقا لهذا المعيار تعد الضريبة مباشرة إذا كان المكلف بها قانونا هو الذي يتحمل عبئها الضريبي بصورة نهائية ، ولا يمكنه التخلص منها أو نقل عبئها الى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية بينما تعتبر الضريبة غير مباشرة إذا كان المكلف القانوني يمكنه ان ينقل عبئها الى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية و يسمى هذا الأخير بالمكلف الفعلي

ت- معيار الثبات والاستقرار : يقصد بهذا المعيار مدى ثبات و استقرار المادة الخاضعة للضريبة فتكون الضريبة مباشرة إذا كان محل الضريبة يتميز بالثبات و الاستقرار كالضريبة العقارية أو الضريبة العامة على الإيراد . تكون الضريبة غير مباشرة إذا كان محلها تصرفات عرضية متقطعة كالاستيراد أو استهلاك بعض السلع أي على التداول والإنفاق، وفيما يلي نتعرض لمزايا ومساوئ كل من الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة مزايا ومساوئ الضريبة المباشرة :

مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة ث

سهولة الدفع من طرف المكلف لأنه لا يشعر بها و عادة تكون متضمنة في الأسعار .

مورد مباشر ومستمر على مدار السنة للخزينة العامة و ليس موسميا .

تتميز بدرجة مرونتها العالية نسبيا ، وتظهر اهمية ذلك في فترات الإنعاش الاقتصادي .

تتميز بسرعة تحصيلها دون تعقيد للقوانين أو نشوب خلاف بين مموليهها و مصلحة الضرائب

عدم العدالة وعدم مراعاة الظروف المالية لدافعيها .

– يؤدي فرضها الى ضرورة المراقبة على المنتجين لمنعهم من التهرب منها والتحايل على آدائها و قد تؤدي هذه الرقابة الى عرقلة الإنتاج في حد ذاته .

ثالثا: الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية

أ- الضريبة النسبية : ويقصد بها تحديد نسبة مئوية من الوعاء الضريبي تقتطع لزمة الدولة آيا كان حجم هذا الوعاء ، وخير مثال على ذلك الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر أين تفرض كل منها بمعدل ثابت يقدر بـ 30 % و يتغير المعدل بتغيير المادة الخاضعة للضريبة ، وتزداد الحصيلة الضريبية فيها بنفس الزيادة في قيمة المادة الخاصة لها .

وأكبر مثال على الضرائب النسبية هو الضريبة على أرباح الشركات والمقر حسابها على ضوء النسب التالية مع مراعات التخفيضات الواردة في الاتفاقيات الدولية .

19% للشركات الانتاجية ،

23 % للشركات المشتغلة في قطاع الاشغال العمومية والري والسياحة
26% بالنسبة للنشاطات الأخرى.

وكذا الضريبة الجزافية الوحيدة المقدرة نسبتها كما يلي :

05% لبيع السلع والانتاج

12% لباقي الأنشطة

مع مراعاة تخفيض نسبة 0.5% للأنشطة المتعلقة بالنظام القانوني للمقاول الذاتي .

ب- الضريبة التصاعدية : يقصد بها تغيير النسبة المئوية مع تغيير حجم الوعاء الضريبي و مبدأ التصاعد ، تلجا إليه الدول الاشتراكية لتقريب الفجوة بين الدخل

ومثال عن الضرائب التصاعدية في الجزائر هو الضريبة على الدخل الاجمالي المبينة في الجدول التالي:

لا يتجاوز 240000 دج	0%
من 240001 إلى 480000 دج	23%
من 480001 إلى 960000 دج	27%
من 960001 الى 1920000 دج	30%
1920001 الى 3840000 دج	33%
اكبر من 3840000 دج	35%

المطلب الأول : مفهوم القانون الجبائي وتمييزه عن بقية القوانين

١

إن الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل الجبائية الدولية قد تم استنباطها من عدة مصادر، فالدول بإمكانها أن تلجأ إلى تسوية بعض المشاكل عن طريق الإجراءات الفردية التي تتخذ من جانب واحد، و تتمثل هذه الإجراءات بتطبيق تشريعاتها الوطنية على إقليمها الداخلي و إذا كان هذا الحل لا يكفي فإنها تلجأ إلى إبرام اتفاقيات دولية، و منه يمكننا القول أن المصادر التي يستنبط منها القانون الجبائي الدولي أحكامه تنقسم إلى: التشريع الداخلي، الاتفاقيات الجبائية بين الدول المختلفة و مصادر أخرى.

ب. المطلب الأول: المصادر الرسمية

أولا :التشريع الداخلي

إن التشريع الداخلي بإمكانه أن يسوي بعض الوضعيات الجبائية التي تحوي جوانب دولية، على سبيل المثال البنود التي تحدد إخضاع الأشخاص للضريبة في دولة بالنسبة للمدخيل المحققة في دولة أخرى، أو شروط الإعفاء الجبائي للسلع الموجهة للتصدير. و يقصد بالتشريع الداخلي الدستور والقوانين الأساسية و القوانين العادية واللوائح .

ثانيا : الاتفاقيات الدولية

إن تطبيق التشريعات الوطنية والإجراءات التي تتخذ من جانب دولة واحدة لا يكفي لحل المشاكل الجبائية الدولية وخاصة الازدواج الضريبي، لذلك فإن الدول مجبرة على بحث حلول عن طريق الاتفاقيات الدولية. يطلق مصطلح القانون الاتفاقي على الاتفاقيات (المعاهدات) الدولية، حيث تتضمن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين دولتين أو أكثر في مجال معين. و الاتفاقيات بصفة عامة إما أن تكون بين دولتين ، و تعرف باسم الاتفاقيات الثنائية، وإما أن تكون بين أكثر من دولتين، و تعرف باسم الاتفاقية الجماعية، وهذه الاتفاقية يمكن أن تكون اتفاقية جبائية لتحقيق أهداف جبائية معينة ويمكن أن تكون غير جبائية ولكي تتضمن نصوصا تتعلق بالضرائب، مثال ذلك المعاهدات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي أو التعاون الثقافي و التقني أو التعاون الفني و العلمي. و قد ثبت من التطبيق العملي أن الاتفاقيات الثنائية هي الأسلوب الأمثل لتحقيق هدف الدول في المجال الضريبي، بينما يتعذر في كثير من الأحيان على الاتفاقيات الجماعية أن تحل مشكلتي الازدواج والتهرب الضريبي الدولي، نظرا لتباين النظم الضريبية السائدة في الدول المختلفة، و تعارض مصالح هذه الدول مع بعضهما البعض

ت. المطلب الثاني: المصادر الاحتياطية أو التفسيرية

تتمثل المصادر الأخرى في العرف الدولي، الفقه، أحكام الدول و الوطنية و تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول : العرف الدولي

يعتبر العرف الدولي أحد مصادر القانون الجبائي الدولي، و المقصود بالعرف الدولي مجموعة الأحكام القانونية غير المكتوبة، التي تنشأ من تكرار التزام الدول لها في تصرفاتها مع غيرها في حالات معينة بوصفها قواعد تثبت لها في اعتقاد غالبية الدول المتحضرة وصف الإلزام القانوني ويمكن اسقاط عناصر العرف المعروفة من الركن المادي والمعنوي على الاعراف الدولي، بحيث يكمن الركن المادي في تواتر بعض أو الكثير من الدول على احكام دولية أو سلوكات أو تصرفات دولية معينة لفترة زمنية تتراوح من المتوسطة المدى الى طويلة المدى بتواتر ودون انقطاع وهو نفس الحال في السلوكات أو الاحكام التي يطبقها الدول في مجال الجباية من اعفاءات واتفاقيات غير مكتوبة . أما الركن المعنوي فيمكننا حصره في احساس اشخاص القانون العام أي الدول والمنظمات الحوكمية بالالزام بهذه التصرفات أو الاحكام التي سبق التنويه اليها بالركن المادي للعرف الدولي. ويشارط يف العرف الدولي ألا يتناقض مع الاجراءات المنصوص عليها كتابة في الاتفاقيات الدولية .

الفرع الثاني : الفقه المالي :

يقصد بالفقه كمصدر للقانون الجبائي الدولي مؤلفات أساتذة القانون المالي و الضريبي في الدول المختلفة، فضلا عن تقارير المنظمات المتخصصة في المجال الضريبي، (و من بين المنظمات الدولية الخاصة غير الرسمية نجد الجمعية الدولية الجبائية)، و كذلك إسهامات الهيئات الدولية (و من بينها هيئة الأمم المتحدة و كذلك منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية)OCDE

الفرع الثالث: أحكام المحاكم الدولية و الوطنية

إن الأحكام التي تصدرها المحاكم و هي تفصل في المنازعات بين المكلفين و الإدارة الضريبية تكون ملزمة إذا تعلق النزاع بتطبيق وتفسير اتفاقية جبائية دولية، والأصل أن هذه المنازعات تعرض على محاكم الدولة المختصة بنظر منازعات الضرائب

ث. المطلب الثالث: التطور التاريخي للقانون الدولي الجبائي

(لا شيء حتمي كالموت والضرائب)، تُسبب هذا التعبير الاصطلاحي عمومًا إلى بنجامين فرانكلين، ولطالما كان مرادفًا للحتمية في عالم دائم التغير، وشهادةً على مكانة فرانكلين بمثابة شخصية مبدعة نافذة البصيرة، ما تزال تلك العبارة ملخصًا مناسبًا لمعظم فترات التاريخ البشري. بعد بداية الحضارة بفترة وجيزة، بدأ الناس بدفع

الضرائب بطريقة مألوفة. ولذلك يشبه تاريخ الضرائب تقريبًا تاريخ المجتمع والثقافة بالعموم. سُجِّلَت أول ضريبة منظمة في مصر منذ 3000 عام قبل الميلاد، وقد ورد ذكرها من قبل عدة مصادر تاريخية وظهرت في المملكة المصرية، موضحًا أن فرعون سيرسل المفوضين ليأخذوا خمس محصول الحبوب بمثابة ضريبة.

استمرت جباية الضرائب بالتطور، فتفوقت الحضارة اليونانية على غالبية دول أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط فظهرت ضريبة جديدة عام 196 قبل الميلاد. وكانت نتاجًا لغزو الإسكندر الأكبر لمساحات شاسعة من الأراضي،

استمرت جباية الضرائب على الميراث والممتلكات والسلع الاستهلاكية من العصر الروماني وعبر تاريخ العصور الوسطى لأوروبا، وغالبًا ما لعبت دورًا في تمويل الحروب.

وُفِرَّت الضرائب أيضًا في الحضارات الأخرى مثل الصين القديمة، وكانت تتبع لسلطة حكومية مركزية قوية. واستخدمت سلالات (تانغ وسونغ) الصينية سجل تعداد منهجي لتتبع سكانها وفرض الضرائب المناسبة عليهم. ثم استُخدمت تلك الأموال والمواد لدعم الجيوش، إضافة إلى مشاريع أخرى. أسست إمبراطورية المغول التي سيطرت على قسم كبير من آسيا في القرن الثالث عشر بعد الميلاد سياسة ضريبية مصممة للتأثير على الإنتاج واسع النطاق لبعض السلع مثل القطن.

الضرائب في القرن العشرين

لقد كانت السياسة الضريبية للولايات المتحدة ومعظم دول العالم قبل القرن العشرين مختلفة بوضوح عما هي عليه اليوم. كانت جميع الإيرادات الفيدرالية تقريبًا تأتي من الضرائب والتعريفات الجمركية إلى أن فرضت ضريبة الدخل في أوائل القرن العشرين، وكانت الضرائب والتعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة في الأساس وسيلة مباشرة للحكومة الفيدرالية لجني الإيرادات وللترويج لسياسة التجارة في نفس الوقت. فقد كان متوسط الضرائب على السلع المستوردة يصل إلى 60% عام 1830 وفقًا للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

بدأت الولايات المتحدة بتقليل اعتمادها على التعريفات الجمركية مع نمو حجم الدولة وزيادة إنتاجها الصناعي. وكانت الضرائب المفروضة على السلع المستوردة نقطة خلاف سياسية .

وخلال القرن العشرين تغيّر الاقتصاد الأمريكي بسرعة بطريقة جعلت التعريفات الجمركية ذات فائدة أقل. وبحلول منتصف التسعينات من القرن التاسع عشر، أصبحت الولايات المتحدة دولة مصدرة وليست مستوردة للسلع .

واستلزمت الأنماط الجديدة لتراكم رأس المال والثروة الناجمة عن التصنيع أشكالًا جديدةً من الضرائب. وهكذا

فقد منح التعديل السادس عشر المُصادق عليه عام 1913 الكونغرس سلطة فرض الضرائب على الأفراد والشركات، دون التفريق بين ولاية وأخرى، ودون اعتبار لتعداد أي منها. وتأتي غالبية إيرادات الحكومة الفيدرالية الآن من ضريبة الدخل وفقًا لوزارة الخزانة الأمريكية. و 5 % فقط من الشعب الأمريكي كانوا يدفعون الضرائب عن الدخل قبيل الحرب العالمية الأولى، إذ خُصّصت عمومًا لأصحاب الدخل الأعلى فقط. سرعان ما تغيّر الحال عندما وضعت الحروب والتطورات الاقتصادية أعباءً جديدةً على الميزانية الفيدرالية. وأدت صفقة فرانكلين روزفلت الجديدة إلى تحفيز أكبر في جني الإيرادات، وارتفعت شريحة الدخل الأعلى بنسبة 76% عام 1936. وخلال حقبة الحرب العالمية الثانية وحتى الخمسينيات من القرن العشرين، كان بإمكان أصحاب الدخل المرتفع دفع ضريبة تصل إلى 94% على جزء من دخلهم، ولكن قامت هذه الحقبة أيضًا بخصومات وإعفاءات للعديد من الأفراد والشركات. وشهد النصف الثاني من القرن العشرين نظامًا ضريبيًا أكثر دقةً وتعقيدًا، تزامنًا مع تطوير وتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي والضمان الصحي والرعاية الطبية. وأدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات من ضرائب الثروة والاستهلاك في الولايات المتحدة ومعظم الدول المتقدمة الأخرى إلى زيادة مقاومة تلك الممارسات، وتكتلت المقاومة المُنظمة والاحتجاج القانوني ضد ضريبة الدخل في الولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن العشرين